# نحو عقل عربي مستقبلي

## على ضوء تحليل البنى الاجتماعية العربية الراهنة

د. مصطفى حجازي

**تمهيد وتحديد:**

تطمح هذه الورقة لان تشكل اسهاما في بلورة البنية العقلية العربية المستقبلية لمشروع الدولة القومية الوحدوية. و هي تنطلق وصولا الى هذا الهدف من حدين : الاول هو استشراف المستقبل العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين، وما يحتاجه من عدة ذهنية كي تلعب الامة العربية دورها الفعال على المسرح العالمي. أما الثاني فهو واقع البنية الاجتماعية-النفسية لهذا العقل العربي في خصائصه وآلياته وديناميات وبما يتوفر له من امكانات وما يعانيه من معوقات.

وهكذا سيتحرك البحث طوال هذه الورقة ما بين نقاش المقومات الاساسية للعقل العربي القادر على التحكم في توجيه المستقبل وصناعته بدلا من الاستمرار بالانفعال بتحدياته ومحاولة استيعاب صدماته، وبين واقع هذه المقومات كما تتبدى في الممارسة الفعلية والمسلكيات العملية بما يتعارض مع الشعارات العلنية او يتناقض معها.

أما مجال البحث والتحرك فلقد اخترناه في الواقع العربي الراهن ليكون مكملا للجهود القيمة التي بذلت على صعيد دراسة البنية العقلية العربية من منظور الثقافة العربية الاسلامية التراثية التي قام بها بشكل مميز مفكرون عرب ، أخص بالذكر منهم هنا المفكر محمد عابد الجابري (١). يطابق الجابري ، كما هومعروف، في مشروعه بجزئيه ما بين العقل العربي وبين بنية الثقافة العربية الاسلامية خلال فترة تاريخية معينة. وهويقصد بالعقل العربي ذلك العقل المكون كما تشكل في الثقافة العربية وبواسطتها ، أي جملة المبادىء والقواعد التي تقدمها الثقافة العربية للمنتمين اليها كأساس لاكتساب المعرفة، والتي تفرضها عليهم "كنظام معرفي " (٢). ويتعمق الجابري في محاولته الثانية في تحليل السلطات والنظم المعرفية التي تحكم العقل العربي الاسلامي ، أي نظم البيان والعرفان والبرهان وما يترتب عليها من مرجعية تراثية تحكم العقل العربي الاسلامي في بنيته وديناميات الداخلية .

ينطلق الجابري في تحليله هذا من مقولة تاريخية اساسية تذهب الى " أن بنية العقل الذي ينتمي الى ثقافة ما، تتشكل لا شعوريا داخل هذه الثقافة ومن خلالها، وتعمل بدورها وبكيفية لا شعورية كذلك على اعادة انتاج هذه الثقافة، نفسها... " (٣). اننا نتبنى تماما مقولة المنهج التاريخي هذه، ولكننا نركز أسهامنا على استكمال عناصرها من خلال المنهج البنيوي . فالثقافة لا تقتصر في تشكلها وتأثيرها على البعد التاريخي فحسب ، بل تتشكل ايضاً وتفعل وتؤثر في الافراد المنتمين اليها وتقولب بناهم الذهنية وتحدد مسلكياتهم العملية انطلاقا من تركيب البنية الاجتماعية الراهنة قي تفاعل القوى الاساسية المكونة لها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتراثيا. ونحن نذهب في نفس الاتجاه الذي يقول بأن هناك تفاعلا جدلياً مستمرا ما بين التاريخي وبين البنيوي الراهن في تحديد الثقافة وما ينتج عنه من بنى عقلية فوقية وممارسات مسلكية . فلا التاريخي يستمر في تأثيره في الحاضر كماض مغلق، ولا البنى الاجتماعية الراهنة تحدد منتجاتها الفوقية انطلاقا من بناها التحتية وواقعيتها الراهنة فحسب.

سيتركز تحليلنا اذن على البنى الاجتماعية العربية الراهنة في تأثيرها على بنية العقل العربي المعاصر وانماط السلوك والتفاعل والتوجهات بما هي محكومة بالقوى السياسية والاقتصادية والثقافية المحلية والخارجية . هذه البنية وتلك الانماط تتخذ ايضا طابع الاستمرارية والتكرار فتعيد انتاج ذاتها وانتاج الواقع الاجتماعي الذي ولدها بشكل لا واع . وهوما يجعلها تستعصي في الكثير من الحالات على التغيير ؛ مفلتة من تأثير الايديولوجيات السياسية التغيرية وطروحاتها وشعاراتها العلنية . ذلك انها تمثل نوعا من الايديولوجية الضمنية التي تفعل في الخفاء بشكل لا واع وخارج نطاق تأثير السياسات الصريحة ، مولدة حالة من الازدواجية (الشائعة عربيا) ما بين النظرية من جانب وبين الممارسة الفعلية في جانب آخر .

تستند محاولتنا التحليلية الى المعطيات التجريبية وحدها التي تقوم على خبرتنا الميدانية وتتغذى بالكم الكبير في الكتابات العربية المعاصرة حول واقع العالم العربي . وهي بالتالي لا تدعي الضبط الكمي او الدقة التجريبية . كما أنها لا تدعي الشمول واطلاق التعميمات. انما تشير الى تيارات واتجاهات راهنة يتوافق على القول بانتشارها الكثير من المفكرين والباحثين العرب.

اخترنا في علاج موضوعنا أربعة محاور تشكل عناصر أساسية في بنية العقل العربي المستقبلي . فنحن نزعم أنه بدونها لا يمكن للعقل العربي أن يرقى الى دوره المستقبلي ولا للمشروع الوحدوي ان يصل الى غايته . هذه المحاور نفسها فاعلة بشكل مؤثر حاليا في الواقع العربي الراهن ، انما على شكل معوقات تحد من دينامية البنى الاجتماعية العربية وانفتاحها على النمو والتطور المستقبلي. انها ذاتها تشكل قوى تعطيل للطاقات العربية الهائلة. المهمة التي نطرحها على انفسنا في هذه الورقة تتخذ شكل الوعي بضرورة التدخل لتحويل هذه المحاور من واقعها الحالي المعوق الى واقع آخر وظيفي في صناعة المستقبل العربي. وبالتالي يمكن طرحها على الشكل التالي على مستوى التوجه الذهني والممارسة العملية :

١- التحول من الذهنية الانفصالية التجزيئية الى الذهنية الوحدوية التأليفية.

٢- التحول من عقلية النفوذ والاستزلام الى العقلية المؤسسية .

٣- التحول من التوجه الذهني الاستبدادي وعلاقات الاخضاع الى العقلية الديمقراطية .

٤- التحول من القطعية الذهنية والانفعال والتصلب الى العقلانية العلمية والابداع .

وعلى ذلك تتمثل ملامح العقل العربي المستقبلي في الذهنية الوحدوية والمؤسسية والديمقراطية المنمية، والعقلانية العلمية المبدعة .

هذه الملامح ليست شمولية ولا قطعية تلغي ما عداها، انما نركزعليها نظرا لوظيفتها الحاسمة في صناعة المشروع الوحدوي في تقديرنا. ولا شك ان هناك غيرها مما لا يقل أهمية عنها، ومما يجب الوقوف عنده . كذلك لا بد من التأكيد الجازم والصريح على أن ما نقول به هنا لا يعدو كونه حالات ذهنية وتوجهات وليدة البنى الاجتماعية السياسية العربية الراهنة وما يقوم فيها من ممارسات معطلة للمشروع العربى المستقبلي . فلا هي وراثية عضوية، ولا هي تراثية تشكل قدرا محتوما. انها حالات واقعية قابلة للتغيير. والغرض من الحديث عنها لا يهدف الى التبخيس الذاتي بل يستهدف النظر في أمورنا بموضوعية لتلمس طريق المستقبل.

أما مبررات التركيز على هذه المحاور هنا دون سواها فتكمن في محدودية الحيز من ناحية وفي ما أصبح المفكرون العرب يتوافقون عليه من تشخيص لادوائنا ووصف لعلاجها من ناحية ثانية . يكفي أن نقول هنا- حيث سنعود الى ذلك بالتفصيل خلال البحث- ما يلي:

١- تخلص الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول العقد العربي القادم- المستقبلات البديلة (٤)- من خلال استعراض اوضاع العالم العربي على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية ، الى أنه لا خلاص ممكن للعرب الا بالوحدة والديمقراطية . وان كل محاولات خلاص خارجها محكومة بالفشل .

٢- أما المؤسسية العمرانية المنتجة في مقابل مؤسسية النفوذ والاستزلام فلم تعد بحاجة الى تبرير. فتجيير غالبية المؤسسات العربية لصالح النفوذ الفردي شبه المطلق من علل واقعنا العربي الراهن الكبرى . كما أنه لا حاجة للمجادلة في أن حصانة وفعالية أي مجتمع ونموه رهن بقوة مؤسساته وديناميتها.

٣- وأما العقلانية العلمية في مواجهة القطعية والتصلب والانفعال، فلا يوجد مفكر عربي الا ويعيش محنتها. ولولا ذلك لما كان هناك من حاجة لعقد ندوة مخصصة للعقل العربي ونقده.

**ثانياً : نحوعقل عربي مستقبلي :**

لا بد اذن للعقل العربي حتى يكون مستقبليا يقوم بدوره في بناء المشروع العربى الوحدوي الحضاري من أن يكون ذا بنية وتوجه وحدوي ، مؤسسي ، ديمقراطي، وعقلاني علمي . ولا بد لكافة الجهود المبذولة على صعيد إعداد هذا العقل من أن تنتهي به الى الارتقاء من الواقع الراهن الى هذه الحالة. ولو بدا هذا الكلام ذا طابع تقريري ايديولوجي (دوغمائي). الا ان بحث هذه المقومات قد يساعد على اثبات معقولية هذا التوجه وضرورته.

١- العقل العربي المستقبلي والتوجه الوحدوي :

من المعروف أن السياسات الدولية غربية وشرقية تتعامل مع قضايا العالم العربي باعتباره كيانا واحدا قائما بذاته من النواحي البشرية والمادية والثقافية. ومن المعروف أن مخططات السيطرة على هذا الكيان تتوسل التفتيت السياسي والثقافي لهذا الكيان وصولا الى إضعافه

واستتباعه. على أن المشروع الوحدوي ليس مجرد دفاع ضد هذه الحرب وابطال لتلك المخططات، بل هو في أصل بناء الكيان القومي الذي لا حياة له بدون الوحدة وذلك على عدة صعد:

أ- وحدة وتكامل الامكانات والطاقات: فالدراسات عن التكامل الاقتصادي السياسي والبشري والعسكري والثقافي وعلاقته بالمصير العربي لم تعد بحاجة الى المزيد لاثبات صحتها وضرورتها. كل هذه الدراسات أو جلها تؤكد على أنه لا خلاص لاي قطر عربى بمفرده ولا على أي صعيد. فقط الوحدة تكفل أسباب المنعة والقوة والدينامية والنمو. تلك هي روح العصر على كل حال : بناء وحدات أكبر على كل الصعد عالميا هو التوجه المستقبلي للبشرية.

أما التجزئة فلا تقتصر في آثارها على الاضعاف والقصور في الامكانات والطاقات والموارد فحسب مما يعيق عملية بناء المستقبل، بل انها تتعدى ذلك الى ما هو أخطر بما لا يقاس. فكما ان الوحدة هي شرط اطلاق اوالية النمو والتحرك الى الامام لصناعة المستقبل، فان التجزئة تطلق لا محالة الاوالية المعاكسة وهي أوالية الانكفاء والتفتت الذي لا ينتهي . ولنا في محاولات "قومنة " (٥) الكيانات القطرية عبرة ومثال . يقول طرابيشي (٦) " إزاء عجز العمل الوحدوي هناك خطران : اما تقومن الدولة القطرية، واما العودة الى مرحلة ما قبل الامة ، أي في الحالة العربية الطائفية والقبلية والاثنية ". وهو يؤكد على أن الخطر الاكبر بينهما يتمثل بالردة الى العصبية القبلية ، أي الى تجزئة التجزئة . فالقومنة القطرية تقع في حالة الاستبداد، اي دولة الحاكم الفرد (مهما كانت تسميته) والذي غالبا ما يتخذ وجها فئويا (طائفة، او عشيرة، أو اسرة او حتى حزبا قد يسيّر بالعقلية العشائرية) .

ومن المذهل حقا ان نسمع هنا وهناك في اقطار العالم العربي الدعاء باطالة عمرالحاكم الفرد الذي يحفظ للقطر وحدته. ومن المذهل أكثر منه ذلك القلق العارم من مرحلة ما بعد ذهاب هذا الحاكم الذي يتراوح ما بين الخوف من التمزق الجهوي او الطائفي او الإثني والاقتتال الذي لا يبقي ولا يذر. ان اوالية التفتيت حين تتحرك لا تقف عند حد. ولنا في الواقع اللبناني الراهن حالة مأساوية بالغة الفصاحة : فمن الانقسامات الكبرى نصل الى انقسامات صغرى لا تنتهي. وتقوم خطوط تماس ليس بين المناطق فحسب، بل بين الطوائف، ثم المذاهب ، ثم الاحياء، ثم

الشوارع، ثم داخل الاسرة الواحدة... نحن اذن ازاء التعارض ما بين الوحدة شرط البناء والنمو والتجزئة عامل التفتيت والاندثار.

ب- الوحدة توافق مع الذات والجماعة:

اذا تجاوزنا صعيد السياسة والاقتصاد وصولا الى صعيد الثقافة والبنى الفوقية ، نجد أن لفظ "الامة" في اللغة العربية والدين يدل في الاساس على وحدة المقصد . ومنه اتخذ معنى الجماعة ذات المقصد الواحد او التوجه نحو هدف واحد. فاللغة العربية تحمل معنى التوحيد وهنا يتأكد ما قاله الجابري حول الثقافة وبنية العقل . ونضيف اليه نحن بنية النفس والنظرة الى الذات والوجود. ويؤكد عبد الله العروي على نفس الامر حين يتحدث في النظرة العربية الاسلامية الى الكون والى الذات المستمدة من مفهوم التوحيد (٧). ان مفهوم التوحيد لا يتعلق بالالهي فحسب ، بل يتعلق بالكيان الدنيوي للحضارة العربية الاسلامية مشكلا إحدى خصائص بنيتها الفوقية .

لقد أثبت غازي مكداشي في أطروحته للدكتوراه (٨) حول الفن العربي الاسلامي ان المبدأ الاساسي الذي يوجه هذا الفن (على مستوياته التشكيلية والمعمارية والموسيقية) هو مبدأ الوحدانية والتآلف والانسجام وذلك في مقابل مبدأ التناقض والصراع الذي يميز الموسيقى الغربية والفنون التشكيلية الغربية. هذا المبدأ الموجه لبنية العقل العربى اللاواعية نجد ترجمته في الامل الكامن في نفس الانسان العربي بالوحدة ، من خلال أمل الخلاص ، أو أمل استعادة مجد الامة الموحدة مقارنة مع حاضرها البيئي في شرذمته . التوق للتآلف والوحدة دائم في الخطاب الشعبي في مقابل قوى التجزئة التي يعيشها هذا الخطاب كحالة اغتراب وانقطاع عن الذات الحقيقية .

ان الوحدة بما هي ترجمة سياسية حضارية لمبدأ التوحيد والتآلف الذي يحكم بنية العقل العربي تقدم في رأينا الشخصي الحل الفعلي لازمة الاصالة والمعاصرة التي تحتل مكان الصدارة في النقاش حول العقل العربي . فهي تتجاوز كل الحلول المطروحة لهذه المسألة والتي لا يحظى أي منها بالرضى والاجماع ( اعني حل السلفية و حل التغريب وحل التوفيق الليبرالي بين النزعتين). فاذا كانت الوحدة شرط بناء المشروع الحضاري وبناء المستقبل فإنها في آن معا

شرط التواصل مع التراث واستعادة الذاكرة التاريخية العربية. انها السبيل لاستعادة الهوية العربية الضائعة بمعناها التراثي والمضيعة بمعناها المستقبلي .

جـــ الوحدة والابداع : تشكل محاولة كمال أبو ديب بعنوان: " الابداع الثقافي في مجتمع مجزأ" (٩) استكمالا لهذه الافكار حين يربط الابداع الثقافي بالمشروع الوحدوي العربي وما آلت اليه حاله من غلبة التجزئة على هذا الواقع . " خلال نصف القرن السابق كانت الحياة السياسية والثقافية العربية مستثارة بمشروع جماعي، برؤية وحلم وحنين وطموحات جماعية. كان الابداع الثقافي يستمد حيويته وأهميته واتصاله بالناس من خلال انغماسه في هذا المشروع الجماعي، أي هذا الاجماع (...) ولقد شهدنا في هذه الفترة تصدر المسرح الثقافي كتاب ومسرحيون وشعراء (...) يمتلكون رؤية كلية للواقع والانسان والمجتمع والثقافة والتغيير والاشكال والعملية الفنية وكذلك اللغة ذاتها (...). كان الزمن يبدو زمنا تاريخيا مكتمل المعنى، أي عملية تغيير ونشوء و تطور هادفة وذات دلالة " (١٠) . حتى الهزيمة عام ١٩٦٧ انتجبت ابداعا بما هي انتكاسة للمشروع الوحدوي . ومع التجزئة بدأ التصدع التاريخي وانقطاع الذاكرة ( أو مسحها من قبل الاستبداد القطري والبدء في كل مرة في جديد). ومعهما نضب الابداع الثقافي في سلسلة الانقسامات التي لا تنتهي . ونحن نوافق د. كمال أبو ديب في تحليله : فلا ابداع ثقافي الا من خلال تاريخ حي مستمر يضرب جذوره في التراث واللاوعي الجماعي، بما هو هوية الجماعة الثقافية ، وممتد الى طموح مستقبلي يشكل المشروع الجماعي . نخلص اذن الى القول بأنه لا بد للعقل العربى أن يكون وحدويا حتى يلتقي مع ذاته ويجد كل مداه ويعاود صناعة تاريخه . وضمن هذه الوحدة تتخذ الخصوصية على تنوعها كامل مداها ودورها في اغناء الوحدة وادخال الدينامية الى بنيتها.

**٢- العقل العربي المستقبلي والتوجه المؤسسي :**

لأن الدولة الحديثة هي بالتعريف دولة المؤسسات، كما يقول طرابيشي (١١)، فانه يتعين ان يكون العقل العربي المستقبلى صانع المشروع الوحدوي مؤسسي التوجه. ونحن نذهب أبعد من ذلك اذ نقول أن بنية اي مجتمع مهما كانت درجة تطوره تتمثل في شبكة من المؤسسات التي تؤطر الافراد وتوجه علاقاتهم وتفاعلاتهم وممارساتهم. ذلك أن الانسان بصفته كائناً

اجتماعياً هو في المقام الاول كائن مؤسسي. وان " تماسك أي مجتمع ( سواء أكان تقليدياً أو معاصراً ) يتوقف على قوة مؤسساته، ومستوى نشاطه يتوقف على ديناميات ها " (١٢) .

وحيث أن أسس الوحدة العربية تتجسد في المقام الاول في وحدة المؤسسات العربية او انشاء مؤسسات وحدوية التوجه فان العقل العربي المستقبلي لا بد له بدوره أن يكون مؤسسي التوجه. والا فانه " لا يمكن لمسيرة الوحدة أن تتقدم في خطاها طالما بقيت المؤسسات العربية على حالها من التشرذم والتكرار والتضارب في الاهداف والاتجاهات " (١٣).

" يعني هذا الكلام أن العقل العربي غير مؤسسي ؟ واذا كان ذلك هو الحال أفلا يتعارض هذا الكلام مع القول بأن المؤسسات هي عماد المجتمع مهما كانت درجة تطوره ؟ ان المجتمع العربي في مختلف أقطاره يقوم بالطبع على المؤسسات ، ليس هذا هو موضع الخلاف والا فلن يكون هناك مجتمع على الاطلاق . انما السؤال هو أي نوع من المؤسسات أو بالاحرى ما هو واقع هذه المؤسسات ؟ وهل هناك من خلل أساسي فيها يجيز لنا طرح الموضوع واعطاءه هذه المكانة من الاهمية بعد مسألة التوجه الوحدوي مباشرة ؟

نعم هناك خلل أساسي في واقع المؤسسات العربية تترتب عليه أخطار كبيرة ليس فقط على صعيد الانتاجية والفعالية ، بل أكثر من ذلك ، على صعيد التماسك والاستمرارية والحصانة الذاتية ضد أخطار الاختراق على اختلاف أشكاله .

يمكن أن نتبين شكلين أساسيين لهذا الخلل ، يشيعان منفصلين أو مجتمعين وبدرجات متفاوتة من الحدة في الغالبية العظمى من المؤسسات العربية ، ويتعلقان كلاهما بالمرجعية الاساسية لهذه المؤسسات. فبينما تستمد المؤسسات العمرانية مرجعيتها وسيادتها من الامة ومن الدولة كتعبير عنها، نجد المؤسسات العربية تستمد مرجعيتها اما من العصبية على اختلاف اشكالها (قبلية أو عشائرية او طائفية أو عائلية، أو حتى حزبية) أو من سلطة الحاكم الفرد.

أ- أما على صعيد العصبية فيتوافق دارسو المجتمع العربي المعاصر من مايكل هدسون (١٤) الى حليم بركات (١٥) الى سواهم على أن بنية هذا المجتمع لا زالت بشكل أو بآخر وبمقادير متفاوتة محكومة أساسا بالطائفية والقبلية والاسرية . أي أنها محكومة بالمؤسسات التي يطلق عليها تسمية "التقليدية" في مقابل المؤسسات العمرانية الانتاجية. وحتى هذه الاخيرة نجد أن

نظام السلطة والعلاقات والمرجعية فيها محكوم بعقلية الثالوث التقليدي بشكل ظاهرصريح . في الكثير من الاحيان وأشكال خفية مستترة في أحيان أخرى . ولذلك لا يندر ان نكتشف أن الايديولوجية القائمة على العصبية التقليدية هي المتحكمة في أكثرها تقدما، اذا أمعنا فيها النظر وتعمقنا بالتحليل. وينسحب هذا ليس فقط على المؤسسات المدنية العادية، بل حتى على العديد من الاحزاب الاكثر ثورية وراديكالية والتي يفترض فيها قيادة عمليات التغيير وصولا الى صناعة المستقبل. تعيش هذه المؤسسات السياسية حالة ازدواجية تلغم وجودها على صعيد الايديولوجيا: هناك الايديولوجية السياسية المعلنة والتي تتفاوت في ثوريتها وترفع التقدمية كشعارات ، وهناك ايديولوجية ضمنية ذات طبيعة تقليدية تتحكم بالعلاقات والسلطات والممارسات داخلها وفي تعاملها مع المجتمع والناس .

أين يكمن الخطر في هذه الحالة ؟ الخطر مزدوج . فمن المعروف اولا، ومنذ أن وضع ابن خلدون مقدمته (١٦)، ان العصبية المميزة للمؤسسات التقليدية تقوم على النفوذ . والنفوذ يستلزم الولاء كمعيار اساسي للانتماء . لا يحكم على الناس من خلال جهدهم وانجازاتهم بل بمقدار ولائهم . صراع النفوذ يذهب دوما باتجاه تفتيت الوحدة الاجتماعية، حيث يحل الالغاء والاخضاع محل التفاعل والتكامل . النفوذ والصراع عليه يتناقض اذن مع البناء ، وبالتالي فهو يتناقض مع صناعة المشروع الوحدوي المستقبلي .

أما الشق الثاني من هذا الخطر فيكمن في كون المؤسسات التقليدية محكومة بعقلية لا تاريخية، كما بينه لنا حسن قبيسي في تحليله المميز(١٧). هذه العقلية تخضع لمبدأ التكرار، مرجعيتها تكمن في سنة الاولين من آباء أو ابطال أو أولياء أو أنبياء . الحياة اليومية في أدق تفاصيلها تقنن انطلاقا من النموذج الاصلي (١٨). والمعيار هو مدى الالتزام بما استهله الاولون. العودة الى النموذج الاصلي هي في أصل العادات، وهي تجري خارج الزمن ولا تتأثر بمروره .

ليس هناك خط سير من الماضي الى الحاضر وصولا الى صناعة المستقبل. وبالتالي فلا مجال للتغييرالا حين يحدث تحول يتجاوز دورة اعادة انتاج التقليد ويفتح آفاق المستقبل– كما كان الحال عند ظهور الاسلام الذي دفع العرب الى تجاوز ما وجدوا عليه اباءهم–

ب- وأما على صعيد سلطة الحاكم الفرد فان الخلل المرجعي لا يقل كثيرا في أخطاره . هنا أيضا نجد المؤسسات تنسف في بنيتها وفعاليتها من خلال التسلط الفردي الذي يسعى الى النفوذ وصولا الى تجييركل المؤسسة لخدمة أغراض هذا النفوذ والسيطرة شبه المطلقة على كل الانشطة والعلاقات والناس.

يتوافق في هذا الصدد كل من جورج قرم وصفوت حاتم (١٩) على أن فقدان المؤسسات العمرانية الانتاجية يشكل أبرز سمات الحياة المجتمعية العربية . ويفرق قرم في هذا الصدد ما بين الدولة والسلطة: فهناك سلطات قوية جدا تمارس التحكم والقمع ولكن لا توجد دولة كمؤسسة لها وظائف موضوعية في حياة المجتمع . أما حاتم فيرى أن " تراث الدولة العربية كان تراث "السلاطين " والقواعد التي تأسست عليها هي " الاحكام السلطانية " التي تحكم بمقتضى مصلحة الحاكم وتؤسس حكمه ... دون أن تسمح بوجود أي مؤسسات أخرى تصون حقوق الرعية وتدافع عنها... (٢٠).

ولقد خلصنا من تحليلنا لواقع المؤسسات العربية وعلاقات السلطة فيها (٢١) الى العديد من النقاط التي تؤيد الكلام السابق . فالمبدأ العام للممارسة ، والذي يشيع في نسبة كبيرة من المؤسسات العربية ، هو مبدأ النفوذ والسيطرة الفردية . تبدو المؤسسة وكأنها تعرف من خلال الرئيس، بحيث يبدو مرجعها الاساسي . ومن هنا تحتل فردية الرئيس الاسبقية على كيان المؤسسة . وتتحول غالبية المؤسسات العربية في أسلوب ادارتها الى ما يشبه الملكية الفردية أو المجال الحيوي لممارسة النفوذ الشخصي. ويعمم هذا الاسلوب على كل مستويات الهيكل التنظيمي من أعلى الى أسفل. ومن هنا تتحول الادارات والاقسام المختلفة الى مناطق نفوذ وصراع على النفوذ ( قبائل وعشائر معاصرة ومدينية!!).

العلاقات الوظيفية تتحول في هذا الواقع الى علاقات ولاء وتبعية . ويصبح هذا الولاء هو المعيار الاساس في تقويم العاملين وتحديد مكانتهم بدلا من تبني معيار الاداء والجهد. وهكذا تستشري حمى مراقبة كل شيء (الاطلاع على كل كبيرة وصغيرة) ليس حرصا على حسن سير العمل وتحقيق أهداف المؤسسة، بل لمراقبة حالة الولاء والتبعية واكتشاف مؤشرات الاخلال بها بغية التحرك السريع !!

من هنا تقوم علاقات التزلف والاستزلام وصولا الى المكاسب، كما يطغى هاجس حماية الذات من الغدر والافتراءات مما ينسف روحية العمل الجماعي وتكامل الجهود (حماية الرأس هي الاساس!!).

لا بد للعقل العربى اذا اراد ان يكون مستقبليا يصنع مشروع الوحدة الحضاري من تجاوز هذه المعوقات من خلال توجه مؤسسي يضع الامة فوق السلطان ، والمؤسسة فوق الفرد، والمردود الاجتماعي فوق النفوذ ، والاداء فوق الولاء . بذلك يرد التاريخ الى مساره الصحيح، تاريخ مجتمع من خلال تاريخ مؤسساته الفاعلة ، وليس تاريخا ممزقا فيه عود على بدء ومسح للذاكرة مع صعود كل مسؤول جديد.

**٣- العقل العربي المستقبلي والديمقراطية:**

ليس هناك قضية من قضايا المجتمع العربي المعاصر الكبرى تلقى الاجماع التام حول مكانتها من كل القيادات الفكرية والاجتماعية والعلمية وحتى السياسية كقضية الديمقراطية. وذلك على صعيدين: تشخيص الواقع العربي من حيث حالة الديمقراطية باعتبارها من أكبر أزماته وأخطرها ان لم تحتل مرتبة العلة الاساسية. أما الصعيد الآخر فهو الاولوية شبه الدائمة التي تحتلها الديمقراطية في نتائج أعمال اي ندوة تتعلق بتطوير الواقع العربي.

وهكذا نجد أن الخلاصة الاساس التي توصلت اليها أعمال ندوة العقد العربي القادم هي أن لا خلاص للعالم العربي الا بالوحدة والديمقراطية . وأن التوصية الاولى في ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (٢٢)، تضع " الديمقراطية في مواجهة الاستبداد " في رأس قائمة المطالب التاريخية الكبرى الستة للامة العربية . كذلك يأتي في البند الاول من المسائل التي لاقت الاجماع في الحديث عن المشروع الحضاري العربي الجديد ضرورة " اسقاط اي مقايضة بين المشاركة الشعبية كهدف " وأي أهداف قومية أخرى . فلا يمكن مقايضة الديمقراطية بذريعة تحقيق التنمية الاقتصادية او العدالة الاجتماعية او الوحدة العربية او الاستقلال. كان هناك ما يشبه الاجماع على أن أيا من هذه الغايات او أن هذه الغايات جميعا لا ينبغي أن تكون بديلا للمشاركة الديمقراطية ... ان هناك اجماعا على أن الديمقراطية ينبغي

أن تكون شرطا سابقا او مصاحبا لتحقيق أي أهداف أخرى" (٢٣) على اعتبار ان الانتكاس والتعثر في تحقيق الاهداف الكبرى مرده غياب المشاركة الشعبية.

وفي هذا الصدد لم نجد أبلغ من كلمة خير الدين حسيب في افتتاحه لاعمال الندوة حيث يقول "كما أن تعذر عقد هذه الندوة في اي قطر عربي، رغم كل المحاولات التي بذلت من أجل ذلك، لهو دليل آخر على أزمة الديمقراطية في الوطن العربي " (٢٤).

نتوقف قليلا عند بحث خالد الناصر كنموذج عن الابحاث الهامة والعديدة التي تضمنها كتاب "الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ". يستهل الباحث الحديث بالاشارة الى معاناة الانسان العربي في حياته اليومية من الكبت والقهر المتصاعدين باستمرار، مما لا يكاد المرء يجد له استثناء مهما على امتداد الرقعة العربية (٢٥). ويقوم الباحث بجولة استطلاعية حول أوضاع الديمقراطية في العالم العربي فيستعرض العوامل الموضوعية المسؤولة عن غياب الديمقراطية. ويتوقف عند تفاقم المسألة مع صعود الاحزاب الثورية التقدمية والتحريرية والوحدوية الى السلطة، مما يفضح الطرح الذي يرد مسألة الاستبداد الى المستعمر وحليفه المحلي. فباسم الدفاع عن الطبقات الشعبية وصل القهر والكبت الى مستويات تفوق ما سبق من تحريم للرأي المعارض وتصفية القوى السياسية الاخرى وصولا الى تصفية الرأي المعارض حتى داخل التنظيم الواحد والحزب الواحد.

ويتوقف عند الازدواجية التي تميز واقع هذه الهيئات والمنظمات ما بين الشعارات والممارسات. فكل الممارسات لا تمت الى الديمقراطية رغم رفع شعارها عاليا، كذلك هو حال شعار الوحدة. الممارسة تذهب في اتجاه التدهور المستمر نحو القمع وتفاقم اجهزته واساليبه ونحو التجزئة والتفتيت. وهناك اختلال خطير في العلاقة بين السلطة والجماهير: عدم قناعة بدور هذه الجماهير وعدم قناعة بمقدرتها وخوف منها على السلطة.

وأخطر ما في الامر هو وصوله " الى اهدار قيمة الانسان وامتهان كرامته والتنكيل به جسميا ومعنويا، بل ان التصفية الجسدية للانسان العربي أصبحت أسلوبا طبيعيا" (٢٦).

واخطر من ذلك انهيار او هدر الكثيرمن القيم العامة التي كانت تسود المجتمع العربي والتي كانت موضع اعتبار من الجميع (٢٧) . لم يعد هناك اعتبار لتلك القيم العربية التي كانت

تصون المرأة وتحافظ على الطفل وتحترم المسن، فأصبحت المرأة تعذب وتسجن وتقتل وأصبح الطفل يعتقل، واصبح الشيخ يهان ويسحل " (٢٨).

يلتقي خالد الناصر في نهاية تحليله مع ما وصلنا اليه من نظرية حول التخلف الاجتماعي ترده اساسا الى القهر وعلاقات التسلط والخضوع (٢٩). نحن بدورنا نرى أن اساس التخلف ليس التأخر التكنولوجي او الاقتصادي فقط بل أنه يتمثل بمحكين اثنين هما : هدر قيمة الانسان وفقدانه قدسية وجوده الانساني من ناحية، وفقدانه للسيطرة على مصيره ازاء قوى الطبيعة وغوائلها او ازاء عسف الاستبداد من ناحية ثانية .

تكمن خطورة فقدان الديمقراطية في الواقع العربي الراهن على هذا المستوى تحديدا. فالمسألة لا تمس حرية التعبير أو المشاركة فقط بل هي تتعلق بكيان المواطن ذاته وصناعته لمصيره. ذلك أن القهر يتحول الى أسلوب سائد من العلاقات الاجتماعية وعلى كل الصعد. علاقة التسلط- الخضوع تعيد انتاج ذاتها من قة هرم السلطة الى القاعدة ، ويتم ذلك من خلال ما أطلقنا عليه في الفصل السادس من كتابنا السابق اسم " التماهي بالمتسلط ". كل خاضع لتسلط يعود بدوره، من أجل ايجاد شيء من التوازن في حياته، الى ممارسة نفس النسق من العلاقة مع من هم أضعف منه سنا أو مكانة. وهكذا ينتشر القهر، وعلاقات التسلط والخضوع من السلطة السياسية، الى مختلف أشكال السلطات الاجتماعية. وتأخذ العملية في كل الحالات طابع قلب للادوار: من كان مقهورا على صعيد أو في مرحلة تاريخية يتحول الى متسلط على صعيد آخر وحين تسنح له الفرصة . لقد حملت لنا الحرب في لبنان نماذج بالغة التعبيرمن قلب الادوار هذا: فالكثير من المقهورين الذين خضعوا للاستبداد والاستغلال المزمنين، جنحوا الى ممارسة نفس الادوار الاستبدادية على المواطنين العاديين حين وجدوا انفسهم في موقع السلطة على مختلف مستوياتها.

ان غياب الديمقراطية بما هو هدر لقيمة المواطن وقهره وفقدانه للسيطرة على مصيره يتحول اذن الى بنية نفسية ، اي تكوين عقلي يتكرر ويعيد انتاج نفسه. حتى اذا قامت محاولة لارساء الديمقراطية في مرحلة تاريخية معينة وجدنا أصحاب المصلحة الحقيقيين فيها يتعرضون للانحراف الى ممارسة التسلط والاستبداد والفردية . فليس من اليسير تصور نموذج آخرمن الوجود والعلاقات. ولهذا فان تطبيق الديمقراطية وتعميمها مسألة ليست بالهينة ولا امكانية

النجاح فيها سريعة ومضمونة. انها تحتاج الى عملية تغيير واعادة تربية طويلة النفس تبدأ في قمة الهرم وتنتشرمن خلال خطة واعية ودؤوبة في كل أنماط العلاقات الاجتماعية وصولا الى الاسرة والعلاقة بين الوالدين في المقام الاول، وبين الآباء والابناء من ثم. ويأتي التدريب على الديمقراطية في المدرسة وعلاقات السلطة المدرسية في المقام الثاني مباشرة. أما سن التشريعات الديمقراطية فلا يكفي وحده.

شرط بناء الديمقراطية إذن ، هي استعادة الانسان لاعتباره وقيمته. ومن خلال ذلك وحده يمكن قيام مؤسسات تشكل السند والمدخل لصناعة المستقبل وبناء المشروع الحضاري العربى . ذلك أنه لا يمكن للطاقات الانسانية أن تنطلق وتوظف في البناء وصناعة المستقبل الا من خلال استعادة الانسان لزمام السيطرة على مصيره .

ذلك كان اساس قيام المشروع الحضاري العربي الاسلامي الاول : القضاء على الظلم والاستبداد وقهر الضعفاء ، من خلال اعادة الاعتبار للانسان والمساواة بين الخلق، وجعل الامر شورى بينهم : اعادة بناء البنية النفسية الذهنية انطلاقا من قيم الرسالة. وبذلك تغلبت عوامل البناء على عوامل الهدم والتفتيت الجاهلية.

أما غورباتشيف فهو يؤكد في البيريسترويكا (٣٠) على قيم الديمقراطية والمشاركة واحياء الشعور بالمسؤولية بين المواطنين من خلال اعادة الاعتبار لدورهم في عملية البناء ، وتجاوز حالة الغربة بينهم وبين الهيئات الحكومية. فلا يمكن احراز أي تقدم في معركة البناء بدون مشاركة المعنيين به، منطلقا من كون العامل الانساني هو الاحتياطي الرئيسي وكون اشاعة الديمقراطية هي السبيل الوحيد لتجسيده . وهو يذهب أبعد من ذلك حين يربط الشرعية بالديمقراطية: "الشرعية جزء لا يتجزأ من الديمقراطية . فبدون ديمقراطية لا يمكن أن يكون هناك شرعية. كما أن الديمقراطية لا يمكن ان تستمر وتنمو بدون شرعية تحمي المجتمع من سوء استخدام السلطة... " (٣١) كلام في غنى عن التحليل والتعليق . لنا فيه وفي استلهام تراثنا عبرة ومبرر للقول ببنية ذهنية ديمقراطية للعقل العربي المستقبلي، أداة بناء المشروع العربي الحضاري.

**٤- العقل العربي المستقبلي والعقلانية العلمية المبدعة :**

يتعين علينا في علاجنا لهذا البعد الرابع للعقل العربي المستقبلي المتمثل في العقلانية والعلمية والابداع بحث ثلاث نقاط : تبيان ضرورة القول بهذه المقومات، تحديد شروط بروزها ونموها، استعراض واقع الحال في العالم العربي على هذا الصعيد. من ذلك كله ستتضح المسافة التي يتعين علينا قطعها وصولا الى تحقيق هدفنا المتمثل ببناء المشروع الحضاري العربي.

**١,٤- في ضرورة المقومات الثلاثة:**

ضرورة هذه المقومات الثلاثة للعقل العربي لا تكاد تحتاج الى اثبات. فالسيطرة على المصير وصناعة المستقبل بدأت تستلزمها بشكل متزايد نظرا للتحديات الكبرى المفروضة على العالم العربي من العالم الصناعي الذي وصل الى عصر ما بعد التكنولوجيا. لقد أستلزمت الثورة الصناعية ثلاثة قرون من تطوير العقل وتقنين طاقاته وتنميتها وصولا الى المقاربة القائمة على المنهجية والمنطق والتحليل الجدلي للواقع . الجهود المبذولة لتحويل التوجه الذهني في البلاد الصناعية من الخرافة والقدرية والسحرية والانفعال الى سيادة العقل وصولا الى السيطرة على الطبيعة واكتشاف قوانينها وتسخير طاقاتها ومواردها كانت مذهلة في حجمها وتنوعها ومجالاتها. فالمسألة لم تأت عفو الخاطر، ولا هي نتاج موروث بيولوجي يقوم على أسس من التفوق العرقي. ولم تقتصر المعركة على البعد المادي للواقع ، بل انصبت ايضا على بعده الانساني من خلال نمو العلوم الانسانية التي هدفت الى اكتشاف قوانين حركة المجتمع من ناحية واسرار وقوانين الطاقة البشرية من ناحية ثانية .

كما أن الثورة الصناعية وصولا إلى عصر ما بعد التكنولوجيا لم تصبح ممكنة الا من خلال نمو العلوم الطبيعية والانسانية معا. ولم تتم هذه العلوم في الفراغ ، او من أجل ترف العلم والمعرفة المجردة، انما هي نمت لانها اكتسبت وظيفتها في بناء الثورة الصناعية وفي فهم وتنمية الطاقات البشرية واستغلالها وفهم قوانين المجتمع وتسييره. ولقد نمت العلوم الانسانية تحديدا نظرا لوظيفتها في صناعة القرار وترشيده على مستوى السلطات المسؤولة عن الحكم والادارة على مختلف المستويات. حتى المعرفة المعارضة للسلطة الرسمية فسح لها مجال النمو ليس بدافع من الديمقراطية المحضة، بل لدورها في ابراز الابعاد الاخرى للفكر وتحليل الواقع . فالفكرة المناقضة هي وحدها التي تكشف سلبيات قرار ما ومحاذيره، مما يجعل

امكانية ترشيده أكبر، وفعاليته في السيطرة على الواقع وتوجيهه أعلى . أما الابداع فهو حاليا المدخل الرئيسي لكسب معركة المستقبل بين البلاد التي دخلت عصر ما بعد التكنولوجيا. قصب السبق سيكون لنوعية الانتاج ، للأفكار الجديدة التي يمكن تصنيعها في منتجات مبتكرة. ومن هنا تتسابق هذه البلاد على شراء الافكار الابتكارية. ولهذا السبب أيضا تحول التركيزفي التربية من غرس المنهجية والضبط والعقلانية خلال الثورة الصناعية الى تنمية التفكير الابتكاري في التنافس على الظفر في ثورة ما بعد التكنولوجيا (٣٢).

لا بد للعالم العربي من الدخول في هذا التحدي اذا اراد بناء مشروعه الحضاري واعداد عدته العقلية والعلمية والابداعية.

**٢,٤- في شروط العقلانية العلمية المبدعة :**

ترتبط العقلانية في قيامها بالديمقراطية من حيث هي علاقات تفاعل متكافىء واعتراف بغيرية الآخروالاختلاف بين الذات وبينه والتفاعل ضمن هذا الاختلاف. ذلك هو المدخل الى التفكير الجدلي الذي يقوم على تكامل الضدين . كما أنها ترتبط بالديمقراطية من حيث هي استرداد الانسان لاعتباره وبالتالي استرداده للسيطرة على مصيره وصولا الى صناعته، فذلك هو المدخل الى التخطيط والنظرة المستقبلية، والعقلانية بما هي وليدة الديمقراطية واسترداد السيطرة على المصير، لا تصنع بقرار. انها هي نتاج عملية تربية طويلة الامد ترسخ أسلوبا من التعامل مع الذات والآخر والكون والتعاطي مع ظواهره . تغرس بذورها الاولى في علاقة الطفل بامه اولا، وبوالديه وبالمناخ الانساني السائد في الاسرة ، حيث تتاح للرغبات المعرفية للطفل أن تنمو، وحيث يقوم الحوار بينه وبين والديه مركزا على فهم ظواهر الحياة وتحليلها وتبيان أسبابها ونتائجها كمقدمة للموقف العقلاني. وتستكمل المدرسة هذه العملية ومن ثم تترسخ من خلال مناخ العلاقات الاجتماعية السائدة التي تتصف بالديمقراطية. أما القهر والتسلط وعلاقات السيطرة والخضوع فلا تؤدي كلها الا الى بروز الانفعالية وسيطرة التصلب الذهني، وصولا الى علاقة الاخضاع كوسيلة وحيدة لحسم أي صراع أو اختلاف.

واما الابداع فهو بدوره يرتبط بالديمقراطية من حيث هي حرية تعبير وانطلاق لفكر، كما يرتبط بها فوق ذلك باعتبارها شرط نمو المرونة الذهنية. أما الاستبداد وما يرافقه من تصلب

ذهني وسيادة نزعة الغلبة للاقوى فهو العقبة الاساس في وجه الابداع لانه لا يقبل سوى الامتثال والخضوع والتمسك بالتقليد، وهي كلها على النقيض من الشروط الدينامية للابداع (٣٣). وتشكل المشاركة في صناعة المصير، ضمن اطار الانتماء الى بنى منغرسة الجذور في التاريخ الثقافي، الشرط الثاني اللازم للابداع . فلا ابداع بدون الالتزام بقضايا المصير والجهد الخارج عن المألوف من اجل الظفر على تحدياته (٣٤). ولا ابداع خارج النهل من كنوز اللاوعي الجماعي في السعي نحو صناعة المستقبل.

أما العلمية بما هي منهجية ودقة وضبط وموضوعية فلا مجال لنموها الا حين يحتل العلم وظيفته في فهم الواقع والسيطرة عليه، واستشراف المستقبل والتخطيط لصناعة العقلية العلمية التي تصنع وتنمو في الداخل. أما ما يقتصر على الاكتساب من الخارج فليس سوى قشرة او قناع عند التحدي وامام المآزق .

**٤. ٣- الواقع العربي الراهن كمعوق للعقلانية العلمية المبدعة:**

ان ما عرضنا له بالتفصيل حول واقع الديمقراطية في العالم العربي الذي يتخذ طابع الفردية والتفرد وصولاً الى القهروالتسلط وما يرافقهما من فقدان الانسان لقيمته واعتباره، اضافة الى فقدانه السيطرة على زمام مصيره يوقع هذا الانسان في حالة من الاعتباط التي يتعذر قبولها وتحملها. ولقد عرضنا بالتفصيل في كتابنا بعنوان " التخلف الاجتماعي " (٣٥) النتائج التي تترتب على هذا الواقع نفسيا وذهنيا. ولقد اتضح ان علاقات التسلط والقهر وما تستبعه من خضوع واستسلام تولد حالة ذهنية تتصف بالانفعالية والتصلب وفقدان القدرة على التفكير الجدلي والتركيز حول الحاضر مع انسداد آفاق المستقبل وتعذر استشرافه والتخطيط له. هذا الواقع هو المسؤول في تقديرنا عن اعاقة نمو العقلانية . وكيف يكون هناك فرصة لاي عقلانية حين يكون المنطق الوحيد السائد هو منطق الاخضاع بدلا عن منطق الاقناع، ومنطق الاتباع عوضا عن منطق المواجهة والمشاركة ؟ وكيف يمكن للابداع أن ينمو ويزدهر حين يدفع الانسان الى الصمت اليائس ويفقد الثقة بامكانية صناعة مصيره او المشاركة فيها؟ لقد اتضح من دراستنا تلك ان الانسان المقهور يستجيب لهذا الواقع بمجموعة من أواليات الدفاع تشكل عقبة رئيسة امام العقلانية المبدعة. تتفاوت هذه الدفاعات ما بين ازدواجية التزلف والاستزلام والتحايل في الظاهر (حيث توظف في هذا المجال كل الطاقات الذهنية) وتراكم

الحقد في الباطن والذي تعتبر السلبية والتبلد من أبرزمظاهره . اضافة الى هذا الثنائي هناك ثنائي آخر.. يذهب ما بين الشكر للذات والغربة عنها وبين الانكفاء على الذات والتقوقع في التقليد. ويتمم ذلك كله مختلف محاولات السيطرة الخرافية على المصير.

نحن هنا ازاء حالة تتناقض تماما مع شروط نمو العقلانية والابداع، كما أنها تعيق أيضا نمو العقلية العلمية بمعناها المعروف . على أن مأزق العقلية العلمية ولو أنه يتأسس على وضعية القهر، الا أنه يتجاوزها في اتجاه التفاقم من خلال واقع العلم ووظيفته في العالم العربي.

هناك دراسات مستفيضة في هذا المضمار سنتوقف بسرعة عند اثنتين منها : صناعة القرار ودور العلم فيه ، ونقل التكنولوجيا.

**أ – صناعة القرار:**

تخلص الندوة العلمية حول كيفية صناعة القرار في الوطن العربي (٣٦) من تحليلها لحالات عملية هامة ومن مختلف الاقطار العربية ، وما دار حولها من نقاش، الى نتائج اساسية تتمثل فيما يلي:

– يسود الميل من قبل المسؤولين الى اتخاذ قرارات فردية على حساب تعطيل كل أو معظم المؤسسات السياسية لصناعة القرار، والمؤسسات التي تشكل جماعات الضغط المنظم، وذلك من خلال اضعافها أو تفكيكها أو استيعابها– وعوضا عن ذلك يقوى دور الجماعات القرابية والجهوية. وهي التي أطلق عليها أحدهم اسم " جماعات التمييز". (٣٧)

– ان أجهزة المعلومات والاجهزة المعاونة في اتخاذ القرارات غير قائمة او غير ناضجة بدرجة كافية في العديد من البلدان العربية .

– يتم اختيار كبار صانعي القرار من قبل الرئيس على أساس الولاء الشخصي والثقة اللذين يقدمان على الكفاءة .

– ان المرجعية الاساسية في اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بسياسة الدولة هي المرجعية الامنية. ولذلك فان اجهزة الامن هي أول ما اسس وطور بعد الاستقلال في معظم الاقطار

العربية. وتبقى التكنولوجيا الامنية هي التكنولوجيا الاكثر تقدما التي استوردها العالم العربي (٣٨).

- تتدرج مصادر اتخاذ القرار كما يلي : الرئيس الفرد- المقربون (من الحزب والعشيرة والاسرة)- الاجهزة الامنية- و يأتي أخيرا دور الاجهزة العلمية والدراسات.

**ب- نقل التكنولوجيا:**

في دراسة بعنوان "معضلة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي " (٣٩) يشخص أنطوان زحلان ، الخبير العربي في نقل التكنولوجيا، الواقع الراهن تشخيصا بليغا في دلالة نتائجه:

- رغم أنه اسس الى الآن ما ينوف عن ٥٠٠ مركز ووحدة عربية للبحث والتطوير، تبقى معظم الاجراءات المعتمدة عقيمة وعاجزة عن القيام بدورها المفترض.

- هناك انفصام قائم ما بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية وبين العمليات الحكومية. وعلى الرغم من النداءات والتوصيات على مدى ٤٠ عاما ، لا تزال الفجوة بين المؤسسات والمجتمعات العلمية وبين التنفيذ الفعلي اليومي للمخططات الحكومية في اتساع مستمر (٤٠) .

- ليس هناك مشكلة في أعداد الجامعيين المتخرجين ( بل في المستوى والاستخدام) كما ان هناك وفرة كبيرة في المشروعات المنفذة (الا أنها تعتمد على الخبرة الاجنبية). و لكن تكمن الفجوة في القصور المؤسسي بين العرض والطلب والربط بينهما. وهكذا فلا النظام التعليمي تطور، ولا المشاريع تستفيد من الطاقات المحلية .

ويذهب مايكل سمبسون نفس المذهب ويصل الى نفس النتائج (٤١). فمؤسسات البحث التي تربط بين الحكومات والجامعات والمشروعات تعاني من حالة قصور واضحة، مما يحول دون ادخال التكنولوجيا ( بمعنى صناعتها وليس استهلاكها).

ويورد الباحث احصائية مأخوذة عن كتاب الاحصاء السنوي لليونسكو حول حالة الانفاق على الابحاث العلمية في البلاد العربية مقارنة بالعالم ، يتضح منها أن البلاد العربية هي أقل مجموعة دولية تنفق على البحث العلمي اطلاقا. مثلاً كان الانفاق كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٠ كالتالي: (٤٢)

اجمالي العالم ٧٨. ١، البلدان المتقدمة ٢,٢٤، البلدان النامية ٠,٤٣، الاقطار العربية ٠,٢٧، افريقيا ( بدون البلاد العربية ٠,٣٦، آسيا ٨ ١. ١، اوروبا ٧٩. ١، أميركا اللاتينية ٠,٤٩، اميركا الشمالية ٢,٢٣، الاتحاد السوفياتي ٤,٦٧

لايسعنا القول، اذا صدقت أرقام هذه الاحصائية، الا أن توطين العلم مازال هدفا بعيد المنال في العالم العربي رغم الكم الهائل المتراكم من المعارف. الخطر الكبير يكمن في أن تظل هذه المعارف معطلة وظيفيا، تقتصر على دور القناع الثقافي الذي يلبس في المناسبات ويظل مبعدا عن التأثير في الممارسات. ويتفاقم هذا الخطر ببقاء اللغة العربية على مسافة تتفاوت في درجاتها من التعبير العلمي والقيام بوظيفتها في تداول العلم وانتاجه. حيث أن اللغة تصنع الفكر. و بمقدار ابتعادها عن الدقة والضبط العلمي سيبقى الفكر انفعاليا. كما أنه بمقدار انتاجها للعلم تفتح باب نمو العقلانية والابداع العلمي باللغة القومية .

لا بد للعلم العربي اذن من الارتقاء الى مستوى وطن ناشط وخلاق للعلم اذا أراد صناعة مشروعه الحضاري. ولا بد للعلم من احتلال كامل وظيفته في ادارة شؤون المجتمع وانماء طاقات الناس وتسييرها. ولا بد للغة العربية أن تتجاوز انفعاليتها كي تصبح " لغة عالمة" تكوّن العقلانية . ولا بد لهذه العقلانية من النمو وصولا الى انتاج المعرفة العلمية وممارستها. ذلك هو الشرط الوحيد لتجاوز التصلب والتفرد والتسلط الذهني . وذلك هو شرط تجاوز الاستبداد الفكري، وتأسيس الابداع والانفتاح على المستقبل.

**ثالثا: خلاصة : من أجل ابتداع أصالة عربية مستقبلية: (٤٣)**

المهمة الكبرى المطروحة على العقل العربي المستقبلي هي ابتداع أصالة عربية مستقبلية ، أي اعادة الزخم والدينامية والتماسك الى تيار التاريخ العربي المتصل الذي يضرب جذوره في الثقافة العربية ويتغذى منها ، ويستوعب حقائق العالم المعاصر وتفاعلاته وتحدياته ويستشرف آفاق المستقبل واتجاهاته الكبرى . هذا التماسك هو المدخل الى قيام هوية عربية متميزة ومتفاعلة مع الحاضر والمستقبل . ولا يتسنى ذلك الا من خلال تفهم عميق للتراث واستيعابه ، وليس النكوص الى ماض مستحيل أصلا. كما أنه لا يتسنى الا من خلال فهم حقيقي لحقائق العالم المعاصر– عالم ما بعد عصر التكنولوجيا– بكل تعقيداته وامكاناته. وفي الحالتين لا بد

من الشجاعة والقدرة على فهم الواقع العربي الراهن بمعوقاته وامكاناته الذاتية وما يحيق به من اخطار وتهديدات خارجية . ولا بد من أعطاء الاهتمام الكافي لحاجات هذا العالم العربي الحقيقية الراهنة والمستقبلية.

مهمة صناعة المشروع الحضاري تمر اذن من خلال وصل تيار التاريخ واستعادة الهوية العربية الوحدوية، سند الكيان القائم بذاته، والمتوافق مع ذاته. بالوحدة وخلال مسيرة صناعتها يتاح للامكانات والطاقات أن تأخذ كل مداها. وضمن أطارها يصبح للتنوع والتعدد والاختلاف حياة وغنى ودور.

الاصالة في الوحدة تبنى ولا تتخذ بقرار. فقط الاجماع والمشاركة يبنيان هوية و يصنعان كيانا ويؤسسان مستقبلاً . هذا ما تثبته التجارب النضالية العربية. فهي حين تقوم يتلاشى المأزق العربي. والعقل العربى الديمقراطي هو وليد هذه المشاركة ومنتجها في آن معا.

لا يقوم المشروع الحضاري الا على بناء مجتمع تشكل المؤسسات العمرانية ركائزه الفاعلة التي تؤطر وتوجه طاقات العطاء الانساني . أما الحاكم الفرد في مواجهة ملايين البشر فلا يبنيان مجتمعا.

شجاعة فهم احتياجات الحاضر وتحديات المستقبل والاستجابة الفاعلة لها لا تتم الا بالعلم المسترد لكامل وظيفته على كل صعد الواقع العربى، ولا تتم الا بتجاوز اللغة العربية لوضعيتها المنفعلة وصولا الى قدرتها العالمة . ذلك هو شرط العلاقة المبدعة وصناعة الاصالة العربية المستقبلية.

من تفاعل هذه المقومات التي عرضنا لها بالنقاش تتكون البنية العقلية العربية المستقبلية. الطموح عال بقدر جسامة المعوقات. انما تبقى الامكانات هي الاوفر، وطاقات العطاء هي الاكبر ، اذا ما عقدنا العزم وانتزعنا الفرصة ، ونهضنا الى صناعة تاريخنا.

**الهوامش :**

**١- انظر محمد عابد الجابري،**

**١- تكوين العقل العربى دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٤**

**٢- بنية العقل العربى. مركر دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦**

**٢- نقد العقل العربى . ص ٣٧**

**٣- نفس المرجع ص ٤٠ .**

**٤- العقد العربى القادم- المستقبلات البديلة، مركر دراسات الوحدة العربية، ببروت ١٩٨٦ .**

**٥- تعبير يستخدمه جورج طرابيشي ، في الندوة حول مؤسسة الدولة في الوطن العربي ، مجلة الوحدة ، السنة الأولى ، العدد ١١ ، ١٩٨٥ .**

**٦- نفس المرجع، ص ٥٢**

**٧- عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ ، دار التنوير، بيروت ١٩٨٣**

**٨- أطروحة غير منشورة قيد المناقشة**

**٩- أنظر كمال ابو ديب في العقد العربى القادم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.**

**١٠- نفس المصدر، ص ٢٠٥**

**١١- جورج طرابيشي ، مجلة الوحدة، السنة الاولى ، العدد ١١، ١٩٨٥، ص ٥٢**

**١٢- مصطفى حجازي . المؤسسات العربية وعلاقات السلطة . مجلة الوحدة . السنة الاولى. العدد الثالث ١٩٨٤**

**١٣- مصطفى حجازي . نفس المصدر، ص ٩٨**

**١٤- مايكل هدسون . العقد العربى القادم، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦**

**١٥- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ .**

١٦- انظر علي اومليل ، الخطاب التاريخي في مقدمة ابن خلدون ، معهد الإنماء العربي .

١٧- حسن قبيسي ، التاريخ في العقلية اللاتاريخية ، بحث مقدم الى الندوة القومية حول " نحو رؤية قومية لكتابة التاريخ العربي " طرابلس ١٠- ١٤ /١٩٨٧/١٠ .

١٨- نفس المرجع .

١٩- ندوة مؤسسه الدولة في الوطن العربي ، مجلة الوحدة ، السنة الأولى ، العدد ١١ ، ٨٥

٢٠- نفس المرجع ص ٥٥ .

٢١- مصطفى حجازي. المرجع الذي سبق ذكره

٢٢- انظر سعد الدين ابراهيم ، تلخيص أعمال ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٢٨ .

٢٣ – نفس المصدر ص ٢٧ .

٢٤- نفس المصدر ص ٢٩- تجدر الاشارة الى ان هذه الندوة عقدت في ليماسول – قبرص ، بتاريخ ٢٦-١١/٣٠ /١٩٨٣ .

٢٥- خالد الناصر ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، ضمن كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٨٦ ، ص ٢٦٠ .

٢٦- نفس المرجع ص ٥٢ .

٢٧- نفس المرجع ص ٥٢ .

٢٨ – نفس المرجع ص ٥٢ .

٢٩- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور، معهد الانماء العربى ، الطبعة الرابعة ١٩٨٦ .

٣٠- م . غورباتشيف ، بيريسترويكا – والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع ، دار الفارابي بيروت ١٩٨٨ ، ص ١٤٦ .

٣١- نفس المصدر ، ص ١٦٦

٣٢- انظر بقية تفصيل هذه المسألة :

مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي ، مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور ، معهد الانماء العربي ، الطبعة الرابعة ١٩٨٦ .

٣٣- انظر من أجل تفصيل شروط التفكير الابتكاري ومقوماته ، مقالتنا المشار إليها أعلاه .

٣٤- تشكل ثورة الحجارة حالة ابداعية في النضال التحرري تستدعي التأمل العميق واستلهام دروسها التي تبين ماذا يمكن لطاقات الجماهير المختزنة أن تنجز حين تنطلق من عقالها وتستعيد ذاكرتها وتتوجه نحو صناعة مصيرها .

٣٥- المرجع المشار اليه سابقا

٣٦- كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٤-٢٥/ ٨٤/١١ في القاهرة . منشور من قبل المركز بنفس العنوان ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٨

٣٧- نفس المرجع ص ٢٦ .

٣٨- مايكل هدسون ، الدولة والمجتمع والشرعية : دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات ، في كتاب العقد العربي القادم ، بيروت ١٩٨٦ .

٣٩ – انظر : انطوان زحلان ، في كتاب السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية ، وهو خلاصة ندوة نظمتها الأمم المتحدة ونشرها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٥ .

٤٠- نفس المصدر ص ١٢٤ .

٤١ – مايكل سمبسون ، الآفاق المستقبلية للنمو التكنولوجي في المجتمعات العربية ، في كتاب العقد العربي القادم ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ١٧٠ .

٤٢ – نفس المصدر ، ص ١٧٠ .

٤٣ – تعبير الأصالة المستقبلية مأخوذ عن عيسى بلاطة ، تحديات الاصالة الثقافية العربية ، في العقد العربي القادم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ .